

مقياس التشخيص المالي

تمهيد

من اجل مسايرة مؤسساتنا لرهانات الغد، يجب تفعيل آليات النهوض بالتسيير المؤسساتي، وتطبيق مفاهيم الإدارة المعاصرة التي تتحقق عن طريق تفعيل التشخيص المنظم والمحكم والفعال للتسيير المالي والإداري في المؤسسة، بغرض تجسيد السياسات والاستراتيجيات التي تمكن من تحقيق أهداف المؤسسة الحديثة.

فكل هذا يدفع تغيير عمليات التشخيص المالي في المؤسسة من كونه مجرد آراء ذاتية إلى اعتماد وانتهاج نماذج من واقع المؤسسة مدروسة بطرق علمية وأكاديمية وصولاً إلى نتائج تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، من خلال تقييم المؤسسة بعد جمع المعلومات والبيانات اللازمة لاستعمالها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة التي تمكن من ضمان البقاء والاستمرارية لها في السوق.

سيتم التطرق إلى التشخيص المالي وتحديد أهم المؤشرات والنسب المالية المستخدمة والتي تمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل القوائم المالية وذلك من خلال المحاور التالية:

الأول: مدخل للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الثاني: المؤشرات المستخدمة في التشخيص المالي من المنظور الوظيفي للميزانية

الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج

الرابع: التحليل من خلال جدول التمويل

الخامس: تحليل التدفقات النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة

المحور الأول: مدخل للتشخيص المالي

يكتسي التشخيص المالي أهمية بالغة خاصة في ظل اقتصاد السوق، أين تكون الموارد والاستعمالات من أهم وسائل المستخدمة في المؤسسة، والتحكم في تسييرهما ضرورة أكيدة لضمان بقائها واستمراريتها.

1. مفاهيم عامة حول التشخيص المالي

1.1. تعريف التشخيص المالي:

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي يجب أن نحدد مفهوم التشخيص، فكلمة "تشخيص" كلمة يونانية الأصل، وتعني "القدرة على الإدراك "Capacité de perception"، وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب حيث تشمل على تحديد طبيعة المرض بهدف وصف الدواء المؤدي إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يسمح التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات والمشاكل التي تعاني منها المؤسسة.

ويمكن تعريف التشخيص المالي أيضا على أنه عملية تحليل للوضع المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة (الإيجابية) ونقاط الضعف (السلبية) ذات الطبيعة المالية.

كما يعتبر تقييما للحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية في السياسة المتبعة والتي تعكس أداء المؤسسة باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، لذا فهو مهمة من مهام المسير المالي، ويعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية.

فعملية التشخيص المالي لا تتوقف عند مجرد الكشف عن مواطن القوة والضعف وإنما تتطلب ضرورة البحث عن العوامل والأسباب التي أدت أو ستؤدي إلى حدوث ذلك ومن ثم البحث عن البدائل المناسبة وتحليلها وتقييمها لاختيار الأنسب من بينها بالإضافة إلى الإجراءات التي تحد من الوقوع فيها مرة أخرى.

ويعرف أيضا بأنه "دراسة وتحليل الحالة المالية للمؤسسة بغرض توقع المخاطر وخاصة المالية منها التي تهدد بقاء المؤسسة".

2. أهداف وأهمية التشخيص المالي:

2.1. أهداف التشخيص المالي:

أصبح التشخيص المالي ضرورة قصوى لإدارة الأعمال وتسيير المؤسسات بشكل سليم، وبصفة عامة فإن التشخيص المالي يهدف إلى تحديد المركز المالي الصافي للمؤسسة وتشخيص وضعيتها، ونظرا لتعدد مجالات انتماء كل محلل مالي فإن الهدف يختلف باختلاف تلك المجالات حيث يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من

طرف المؤسسات لدورة مالية أو لعدة دورات من نشاطها أو هو الدراسة التي تركز على للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم وهذا يعمل على اكتشاف مواطن القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، ومنه اقتراح إجراءات مالية ملائمة، ففي الحالة الجيدة تتخذ إجراءات بهدف الحفاظ على الاستقرار والتحسين أما في الحالة السيئة فالهدف يكون كيفية الخروج من الوضعية الحالية والتخلص من أسباب الاختلالات.

وسنحدد أهداف التشخيص المالي بصفة خاصة لكل من:

- **المؤسسة:** تعتمد على التشخيص المالي من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لاختبار السياسة التمويلية والاستثمارية الملائمة بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي يمكنها من التنبؤ بالصعوبات المتعلقة بالمرودية والأخطار المتمثلة في نقص السيولة والوقوف على طبيعة تطور المؤسسة وغيرها.
- **الموردون:** كونهم الممولين الرئيسيين للمؤسسة بالبيضائع والمواد الأولية والخدمات والتي تستحق التسديد في الأجل المحددة، لا يكون اهتمامهم بخزينة المؤسسة فحسب بل بطبيعة علاقة المؤسسة بالبنك فكلما كانت هذه العلاقة جيدة فإن المورد يضمن تحصيل أمواله في الأجل المحددة.
- **البنوك:** تسعى من خلال التشخيص المالي إلى التنبؤ بالعجز المتوقع على مستوى خزينة المؤسسة وذلك حرصاً على ضمان استرجاع أموالها في أجلها.
- **الزبائن:** إن اهتماماتهم تختلف مع اهتمامات الموردين أو البنك، فهم يسعون لاكتشاف نقاط الضعف ومعرفة الصعوبات التي تواجهها المؤسسة للاستفادة من الشروط المثلى للتسديد، وذلك انطلاقاً من موقعهم التفاوضي القوي أمام المؤسسة من خلال فرض شروطهم المتعلقة بالأسعار والتخفيضات وأجل التسديد.
- **المنافسون:** هدفهم يكمن في معرفة وزن المؤسسة التنافسي في السوق، وذلك بالتعرف على تطور مبيعاتها.
- **الحكومة:** من أجل الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسة وإمكانية دعم المؤسسة ام لا.

2.2. أهمية التشخيص المالي:

تظهر أهمية التشخيص فيما يلي:

- يسمح بتحليل القدرات المالية للمؤسسة.
- يساعد في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين ما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات .
- يسمح بصياغة استراتيجية ملائمة استناداً على النتائج المؤقتة لذلك التشخيص.
- يسمح بتحديد موقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

- يمكن من معرفة النتائج المتحققة من الأهداف المسطرة.

- يساعد في تحليل المحيط بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة، والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل استراتيجيات ممكنة اتجاه محيطها،

ومنه فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل المشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة، وكشف الفرص المتاحة داخليا وخارجيا.

3. طرق التشخيص المالي

تشمل طرق التشخيص المالي على ثلاث أنواع وهي التشخيص التطوري، التشخيص المقارن والتشخيص المعياري، على النحو التالي:

3.1. التشخيص المالي التطوري:

وهذا النوع من التشخيص المالي يقوم على دراسة الوضعية المالية للشركة لعدة دورات مالية متتالية ووفقه يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية وحتى تتمكن الشركة من إجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك الشركة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال وهذا حتى يستطيع المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على دراسة تطور العناصر التالية:

- **النشاط:** متابعة التغيرات الحاصلة في النشاط عبر فترات وهذا اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ووفقها يتم الحكم على نمو النشاط وهل يتطابق مع أهداف الشركة ومعطيات السوق وبناء على حالات نمو النشاط وتطوره (مرتفع، مستقر، منخفض) يمكن مراقبة تطور هيكل التكاليف والذي ينبغي أن يتناسب طرديا مع تطور النشاط.

- **أصول الشركة:** تعبر الأصول عن مجموع إمكانيات الشركة المادية والمعنوية والمالية والمعنوية المستخدمة في ممارسة أنشطتها وتعد مراقبة تطور هذه الإمكانيات ضرورية لتشخيص النمو الداخلي والخارجي كما يعد أيضا مؤشرا استراتيجيا هاما للتعبير عن التوجه الاستراتيجي للشركة سواء كان توجهها نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

- **هيكل دورة الاستغلال:** ونقصد بهيكل دورة الاستغلال من العملاء والموردين والمخزونات والتي تكون في مجملها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال حيث يتوجب على الشركة مراقبة تطور هيكل دورة الاستغلال عبر الزمن ومحاولة مقارنة نموها بنمو النشاط وهذا للحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

- **الهيكل المالي:** يقصد بالهيكل المالي مختلف مصادر التمويل الشركة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومختلف مصادر الاستدانة، ويسمح التشخيص بمراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي والمساهمات الشركاء وإبراز مدى قدرة الشركة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى تأثير الاستدانة على المردودية.
- **المردودية:** يعتبر الهدف الاقتصادي الرئيسي للشركة هو تطور المردودية حيث تعد ضمان لبقاء ونمو واستمرارية الشركة حيث تعتبر المردودية مؤشرا مهما يستخدم في الحكم على أداء الشركة وعليه تمثل مراقبة التطور معدلات المردودية قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وهذا باستخدام نسب المردودية وآلية الرفع المالي.

3.2 التشخيص المالي المقارن:

يرتكز هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وفي أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة، أو الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستعمال مجموعة من الأرصادة والأدوات والمؤشرات المالية، يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خاصة في حالات المحيط غير المستقر.

3.3 التشخيص المالي المعياري:

يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن إلا أن جوهر الاختلاف بينهما يمكن في أنه وبدل من مقارنة وضع الشركة بمجموعة من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع فإننا نعتمد على استحداث معدلات معيارية يتم اختيارها وفقا على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين وهذا من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة وحتى تتمكن من توضيح وتبسيط محتوى هذه الطريقة نحاول تقديم بعض المعايير المعتمدة من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة فعلى سبيل المثال:

- معدل الهيكل المالي الذي يساوي (الديون/ الأموال الخاصة) يقدر ب 8 %
كمعيار بالنسبة للمؤسسات البنكية وعليه لا يجب أن تكون متقرب من هذه النسبة؛

- الديون المتوسطة والطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

4. مراحل عملية الشخيص المالي

يرتكز التحليل المالي عموما على منهج يتضمن خطوتين رئيسيتين، الأولى تتضمن جمع ومعالجة المعلومات المتوفرة، وتتضمن الثانية اختيار وصياغة المؤشرات الدلة والمفيدة في التشخيص، وما يلي شرح مفصل لتلك المراحل:

4.1 جمع ومعالجة المعلومات

إن ظروف جمع المعلومات المحاسبية المالية تختلف حسب وضع وحالة المكلف بالتشخيص المالي سواء كان مسؤولا ماليا، بنكيا أم خبيرا محاسبيا، وعليه فإن جوهر التشخيص المالي يكمن في لعبة التقارير المالية التي تعتبر حصيلا النظام المحاسبي المعتمد،

وهذا ما يفرض ضرورة الاطلاع على مثل تلك التقارير والمعلومات. بالنسبة لمصادر المعلومات المالية والمحاسبية يمكن التمييز بين مصادر الداخلية والأخرى الخارجية، فالمصادر الداخلية تساعد بطريقة مباشرة في التحليل والتشخيص، ويمكن تقسيمها بدورها إلى مصادر أساسية هي قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، ومصادر ثانوية هي تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة، تقارير مالية داخلية تعد لأغراض إدارية وبيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية، في حين تمثل المصادر الخارجية مصدرا إضافيا تساهم بطريقة غير مباشرة في التشخيص المالي من خلال المساعدة في عملية تقييم وتفسير النتائج المتحصل عليها من التشخيص، وأهم المصادر الخارجية هي حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية، بيانات أسواق المال ومكاتب السمسة، المنشورات الاقتصادية، الصحف والمجلات الصادرة عن الهيئات الحكومية ومؤسسات البحث العلمي، مكاتب الدراسات والمكاتب الاستشارية .

4.2. اختيار وصياغة المؤشرات والنسب المالية

ترتبط هذه المرحلة بسابقتها، حيث إن اختيار وصياغة المؤشرات المستعملة في التشخيص يرتبط أساسا بجودة المعلومات المتحصل عليها حول الوضع المالي للمؤسسة، ولا يكتفي المشخص عند صياغة المؤشرات بتحليل نشاط دورة واحدة بل من المجدي أن يتم تغطية أطول فترة ممكنة وذلك بغية كشف التطورات الهامة في نشاط المؤسسة. هذا ويمكن تحليل المرحلتين السابقتين بشيء من التفصيل لنحصل على دورة التشخيص المالي.

4.3. حساب المؤشرات: يتم ها حساب النسب المالية الأكثر دلالة على التعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة ومقارنتها مع المعايير

4.4. كتابة التقرير والتوصيات: هي المرحلة الأخيرة والتي فيها يتم صياغة النتائج بأسلوب واضح ومفهوم وكتابة التوصيات

المحور الثاني: أدوات التشخيص المالي

إن الهدف من التشخيص المالي هو تحديد ومعرفة مواطن القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة وهذا لضمان تحسين الوضع في المستقبل واستمرارية التسيير الفعال، وهذا بطبيعة الحال يتوجب استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل.

1. التوازنات المالية الكلية

تعد الميزانية الوظيفية أساس تحليل التوازن المالي والصلابة الهيكلية للمؤسسة، وترتيب حسابات الأصول وحسابات الخصوم لا يستند على معايير زمنية (طويلة، قصيرة ومتوسطة)، ولكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من ذلك (الأصول)، أي تحديد وظيفة العنصر في عملية التمويل وكيفية استخداماته (دورة التمويل القصيرة او الطويلة).

يوضح الجدول الشكل العام للميزانية الوظيفية لمؤسسة اقتصادية حسب النظام المحاسبي المالي بعد تحويلها من ميزانية محاسبية الى ميزانية مالية كالتالي:

جدول يوضح الميزانية الوظيفية

| المبلغ | الخصوم | المبلغ | الأصول |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | الموارد الدائمة Ressource | | الاستخدامات المستقرة |
| | - رؤوس الأموال الخاصة | | الأصول غير جارية |
| | - الخصوم غير المتداولة | | - القيم الثابتة المعنوية |
| | - مخصصات الاهتلاكات والمؤنات | | - القيم الثابتة المادية |
| | | | - القيم الثابتة في شكل امتياز |
| | | | - القيم الثابتة الجاري انجازها |
| | | | - القيم الثابتة المالية |
| | | | - الضرائب المؤجلة على الأصول |
| | رأس مال عامل إجمالي | | استخدامات الاستغلال |
| | موارد الاستغلال Ressources d'exploitation « Rex » | | المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ |
| | الخصوم المتداولة (موردون + قروض بنكية + ديون أخرى) | | حسابات الغير |
| | موارد خارج الاستغلال العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال (نواتج معينة مسبقا + ضرائب على ارباح + موردو التثبيتات ...) | | استخدامات خارج الاستغلال العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال (أعباء معينة مسبقا + القيم المنقولة للتوظيف ...) |
| | موارد الخزينة | | استخدامات الخزينة |
| | التسهيلات البنكية الجارية | | المتاحات النقدية (بنك + صندوق ح ج البريدي) |
| | مجموع الخصوم | | مجموع الأصول |

ويجب على المحلل المالي للتوازن المالي على المدى المتوسط والطويل أن ينطلق من الميزانية الوظيفية، والغرض من التحليل هو، التحقق من المعادلة الأساسية المعروفة باسم المعادلة التوازنية والتي تعطى بالعلاقة الآتية:

رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل

حيث أن:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

= (رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم غير جارية) – الأصول غير جارية
احتياجات رأس المال العامل = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) –
(موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال)

- ويمثل رأس المال العامل فائض الأموال الدائمة على الاستخدامات المستقرة يستعمل لتمويل قسم من الاستخدامات الجارية (الأصول الجارية للاستغلال وخارج الاستغلال).
- في حين تعبر احتياجات رأس المال العامل للاستغلال على كفاية الموارد المتولدة من الاستغلال في تغطية الاستخدامات الخاصة بدورة الاستغلال. وفي حالة إذا ما كانت سالبة دل ذلك على وجود مورد إضافي للمؤسسة.
- أما احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال فهي الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال، والتي يمكن أن تكون موجبة.
- وأخيرا فإن الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، يشكل ما يعرف بالخرينة الصافية للمؤسسة، والتي تشير أيضا إلى الرصيد الموجب أو السالب بين استخدامات الخرينة وموارد الخرينة.

الخرينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال

2. النسب والمؤشرات الخاصة بالميزانية

2.1. تعريف النسب المالية

حتى يتمكن المحلل المالي من استخراج المؤشرات و النسب المالية من الميزانية المحاسبية لابد من تحويلها إلى ميزانية مالية او وظيفية وباستخدام النظام المحاسبي المالي الجديد SCF أصبحت الميزانية المحاسبية هي ميزانية مالية مما سهل العمل للمحلل المالي، يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على نجاعتها، وعلى الرغم من ظهورها في القرن التاسع عشر إلا أنها ما زالت تمثل احدى أدوات التشخيص المالي التي يمكن الاعتماد عليها من طرف جميع الأطراف.

وتعتبر النسب المالية مؤشرات تفيد في تحليل البيانات المحاسبية المالية للمؤسسة وتلقي الضوء على بعض المشاكل المحتمل وجودها. فهي تعطي الإجابة للعديد من الاسئلة المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء لتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وتعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة ترتبط بمنطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة وهذا يعني أنه يوجد عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل. وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا إلا إذا قورنت مع:

– النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة لنتتبعها في الزمن بغرض إظهار اتجاه الظاهرة المدروسة.

– نسب نموذجية تحدها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها.

– متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وخصائصه.

2.2. مزايا استخدام النسب:

يمكن إبراز مزايا التحليل بواسطة النسب المالية فيما يلي:

- إمكانية حسابها ببساطة ويسر.
- تعرض نتائجها بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية.
- القدرة التنبؤية للنسب، بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلاً بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض.
- توفر بعض النسب على الحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

وتتمثل أهم النسب المالية المستخرجة من الميزانية في:

1. نسب السيولة

تقيس نسب السيولة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل. فإذا كانت نسب السيولة متدنية، فقد يعني ذلك عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل وقد تكون في حالة عسر مالي، كما أنه إذا كانت هذه النسب مرتفعة فإن ذلك يعني أن المؤسسة غير قادرة على استغلال أموالها بشكل مربح، بل أن تلك الأموال مقيدة بموجودات تدر عائداً قليلاً. ولذلك فمن الأفضل أن تكون نسب السيولة عند المنشأة معقولة؛ وتوجد ثلاثة أنواع رئيسية لها وهي:

1.1. نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{المتاحات (الصندوق + البنك + القيم المنقولة للتوظيف)} / \text{الخصوم الجارية}$$

تدل هذه النسبة على هل ان الأموال السائلة وشبه السائلة (مكافئ النقدية) التي هي تحت تصرف المؤسسة كافية تسديد كل الديون قصيرة الأجل؟

في معظم الحالات هذه النسبة أقل من الواحد والسبب في كون المتاحات الحالية لدى المؤسسة تغطي جزء فقط من الديون قصير الأجل التي تكون تواريخ استحقاقها قريبة جداً شهر، شهرين أو ثلاث. أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل أن المؤسسة لديها وفرة من الأموال تستطيع أن تغطي بها كل الديون قصيرة الاجل التي تكون تواريخ

استحقاقها من ستة إلى اثني عشرة شهرا هذا قد يدل على سوء تسيير الخزينة (يعني أن هناك أموال غير موظفة بل مجمدة)
1.2. نسبة السيولة المخفضة: يتم حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة المخفضة = المتاحات + الزبائن والحسابات الملحقة / الخصوم الجارية

تحسب في حالة ما إذا كانت الذسبة السابقة أي نسبة السيولة الجاهزة أقل من الواحد، تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة تحصيلات الزبائن والخزينة المتاحة لديها، أي بدون الاضطرار إلى بيع مخزوناتها، حيث تجيب هذه النسبة على هل الأموال السائلة التي بحوزة المؤسسة بالإضافة إلى ما تنتظر تحصيله من حقوق لدى زبائنها كافي لتسديد كل الديون قصيرة الأجل؟
ويعود السبب في استبعاد المخزونات لأنها من الأصول التي لا يسهل تحويلها سريعا إلى نقدية، فهي تحتاج لفترة زمنية حتى يتم بيعها، بالإضافة إلى كونها تمثل أكبر حصة من الأصول الأقل من سنة.

يجب أن تكون هذه النسبة قريبة من الواحد من أجل ضمان تسديد الديون في تواريخ استحقاقها. حتى وإن كانت هذه النسبة أقل بقليل من الواحد فهي لا تدل على مشاكل مالية بل تعكس تسييرا جيدا للخزينة أي نسبة بين 0.2 و 0.3 % (سياسة تسيير الخزينة قريب من الصفر).

1.2. نسبة السيولة العامة:

تسمى كذلك بنسبة القدرة على الوفاء في المدى القصير. تحسب في حالة كانت النسبة السابقة أقل من الواحد، وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية ديونها الأقل من سنة باستخدام الأصول الأقل من سنة، وذلك من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

لقد حظيت هذه النسبة باهتمام المحللين في بداية القرن العشرين وخاصة لأغراض تقييم الائتمان. حيث تجيب هذه النسبة على التساؤل: هل تسمح كل من المتاحات زائد ما تنتظر المؤسسة تحقيقه من تحصيلات الزبائن زائد الأموال المجمدة في شكل مخزونات (أي تلجأ المؤسسة إلى بيع كامل مخزوناتها) من أجل تغطية وتسديد كل الديون قصيرة الأجل؟
يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، الحالة المعاكسة تعني أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها الأقل من سنة بواسطة أصولها الأقل من سنة وتصبح في هذه الحالة المؤسسة مجبرة على بيع أصولها الثابتة أو اللجوء إلى الاستدانة أو أي مصدر آخر للتمويل من أجل تسديد ما عليها من ديون قصيرة الأجل

وإن كانت نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد قد تواجه المؤسسة مشاكل في الخزينة وذلك في حالة ما إذا كانت تواريخ استحقاقية الديون قبل تواريخ تحصيلات الزبائن هنا تلجأ المؤسسة لحلول مؤقتة للتمويل تتمثل أساساً في القروض البنكية على المدى الأقصى. (1)

هذا يعني أن المؤسسة حتى وإن كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصير الأجل هذا لا يمنع أن تواجه مشاكل في الخزينة. لذلك يجب على المؤسسة أن تراقب المهلة الممنوحة للزبائن، المهلة الممنوحة من الموردون وبالطبع معدل دوران المخزونات.

2. نسب المديونية (تحليل القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل)

إن الأموال الخاصة عادة لا تكفي لتمويل الاستثمارات لذلك تلجأ المؤسسة للاقتراض، لكن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه قد يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال. لذلك تهتم الإدارة المالية بمعرفة أثر استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات ولذلك تلجأ المؤسسة إلى حساب هذه المجموعة من النسب، من أهمها:

2.1. نسبة الرافعة المالية:

وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المفترضة في تكوين أموال المؤسسة وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في أموال المؤسسة، وتحسب الرافعة المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تتمثل الديون في الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية وتعني مساهمة الديون في تمويل الأصول.

2.2. معدل تغطية الفوائد:

تتحمل المؤسسة الأعباء الثابتة المتمثلة في الفوائد على القروض الممنوحة لها وعليه يتركز اهتمام الإدارة المالية حول تحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الأعباء الثابتة وتغطيتها من أرباح المؤسسة وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة}}{\text{الفائدة}}$$

صافي الربح هو النتيجة نتيجة الأنشطة العادية قبل الضرائب على الأرباح.

2.3. نسبة الاستقلالية المالية:

 وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الديون}}$$

تجيب هذه النسبة على السؤال: ألم تبالغ المؤسسة في اللجوء إلى القروض؟

(1) مؤيد راضي خنفر، ص ص 130-134.

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي يضمن مقرضو المؤسسة استرجاع أموالهم في حالة تصفيتها نتيجة للاسيولة، حيث تبقى المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في حالة ما إذا كانت أصولها الحقيقية الصافية قادرة على تغطية مجموع الديون.

المحور الثالث: مؤشرات جدول حسابات النتائج:

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أمراً أساسياً في فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية، كما وأن الهدف من تحليل النتيجة متعدد الأوجه فهو يسمح بقياس ربحية المؤسسة (باعتباره الهدف الأساسي لوجودها) كما يتيح للمحلل المالي من تشخيص بعض الظواهر من بينها ما هو متعلق بالخرينة والتوازن المالي ومنها ما هو متعلق بأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بصفة أساسية، بالإضافة إلى أهداف أخرى متعلقة بالمراقبة الداخلية والخارجية سواء من طرف المالك أو المساهمين أو الدائنين وغيرهم (2).

1. المؤشرات الإجمالية لجدول حسابات النتائج

من بين المؤشرات المستخرجة من تحليل جدول حسابات النتائج نجد (3):

1.1. رقم الأعمال:

هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعاً لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، وتختلف مكوناته باختلاف النشاط الذي تؤديه المؤسسة وبشكل عام يتفرع إلى رقم الأعمال التجاري ورقم الأعمال الإنتاجي ورقم الأعمال الخدمي. أما إذا كانت المؤسسة متنوعة فإنه يمكن حساب رقم الأعمال بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{رقم الأعمال} = \text{المبيعات} + \text{إنتاج مباع} + \text{خدمات}$$

2.1. الهامش التجاري:

هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة والعملاء من جهة والمؤسسة والمورد من جهة أخرى ويدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين ومن ثم تحديد مكانة المؤسسة في السوق الأمامية والخلفية. ويمكن حساب الهامش التجاري بحساب الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها وذلك وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات بضاعة} - \text{مشتريات بضاعة} + \text{التغير في المخزون}$$

أو

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات بضاعة} - \text{بضائع مستهلكة}$$

(2) الياس بن ساسي، عمر قرشي، ص 165.

(3) المرجع نفسه، ص ص 169-179.

3.1. الإنتاج:

نجد هذا المؤشر في جدول حسابات المؤسسات القطاعية الصناعية ولا يظهر في القطاعات التجارية ويتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة لاختلاف استخداماتها. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاج} = \text{الإنتاج المباع} + \text{الإنتاج المخزن} + \text{إنتاج المؤسسة لنفسها}$$

–الهامش على استهلاك المواد الأولية:

يتمثل هذا المؤشر في الفارق بين الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية ويحدد اعتمادا على العلاقة التالية:

$$\text{الهامش على استهلاك المواد الأولية} = \text{الإنتاج} - \text{الاستهلاك من المواد الأولية}$$

أما بالنسبة لرصيد الاستهلاك من المواد الأولية فيمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الاستهلاك من المواد الأولية} = \text{مشتريات المواد الأولية} - \text{التغير في المخزون من المواد الأولية}$$

4.1. النتيجة المالية:

يتمثل مؤشر النتيجة المالية في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة والمتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض، والإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية وكل الآثار المالية الناتجة عنها. وبالتالي يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{الإيرادات المالية} - \text{المصاريف المالية}$$

2. مؤشرات المردودية

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالتكاليف والنفقات التي تحملتها خلال فترة محددة من الزمن. وهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، على أن المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح.

هذا ويمكن الاعتماد على نوعين من النسب لدارسة ربحية المؤسسة: (4)

- ربحية المبيعات: تبين النسب التي تقدر الربح المحقق من المبيعات.

- ربحية الاستثمارات: تبين نسبة الأرباح إلى الاستثمارات.

(2) Lyn M. Fraser And Aileen Ormiston; Understanding Financial Statements, Prentice Hall, 9th Edition, USA, 2010, P197-198.

1.2. ربحية المبيعات:

هامش الربح الإجمالي = $\frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{إجمالي المبيعات}}$

هامش الربح التشغيلي = النتيجة التشغيلية / رقم الأعمال

هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية للسنة المالية / رقم الأعمال

تستخدم مقاييس هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي و هامش الربح الصافي. لقياس قدرة المؤسسة على ترجمة المبيعات إلى أرباح في مراحل مختلفة:

■ **مقياس هامش الربح الإجمالي:** الذي يربط العلاقة بين المبيعات وتكلفة المنتجات المباعة، يقيس قدرة المؤسسة على:

■ مراقبة تكلفة المخزونات أو المنتجات المصنعة.

■ مراقبة سعر المبيعات الممرر إلى الزبائن.

■ **مقياس هامش الربح التشغيلي:** يعتبر بمثابة المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة من خلال دمج كل التكاليف والنفقات المرتبطة بالنشاطات العادية بالمؤسسة خلال الدورة المالية.

■ **مقياس هامش الربح الصافي:** يقيس ربحية المؤسسة بعد الأخذ بعين الاعتبار كل العوائد والنفقات، بما في ذلك الضرائب وبنود الأنشطة غير العادية.

2- ربحية الاستثمارات (العائد على الأصول): **للحكم على العوائد المتنظرة من قبل إدارة المؤسسة والمساهمين تستعمل النسبتان:**

العائد على الأصول (ROA) = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الأصول}}$

العائد على رؤوس الأموال الخاصة (ROE) = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$

تشير النسبتان إلى كفاءة المؤسسة في إدارة مجموع استثماراتها في الأصول، وتوليد عوائد إلى حملة الأسهم، فعائد الاستثمار أو العائد على مجموع الأصول، يشير إلى نسبة الربح المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة. أما العائد على رؤوس الأموال الخاصة، فيشير إلى معدل العوائد الذي يحققه المساهمين نتيجة للاستثمار أموالهم في هذه المؤسسة.⁽⁵⁾

(1) Lyn M. Fraser and Aileen Ormiston; Op.Cit ،P198.

ملاحظة: توجد نسب أخرى لقياس الربحية.

المحور الرابع: نسب جدول تدفقات الخزينة:

يحظى تحليل التدفقات النقدية بأهمية كبيرة للمؤسسة وذلك لدوره في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام. حيث تتبع أهمية تحليل التدفقات من أهمية القائمة نفسها حيث يستطيع

المحلل المالي من خلال هذا التحليلان يحكم على الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى إمكانية الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة. بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي فيها وما قد يوفره عن إمكانية التنبؤ باستمراريتها أو فشلها. (1)

كما هو الحال بالنسبة لقائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها قائمة تدفقات الخزينة في اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة خاصة ما يتعلق منها باختبار مدى ملائمة الموارد المالية لتوظيفها ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة تدفقات الخزينة ما يلي:

1. تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة:

تقدم قائمة تدفقات الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق أما صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي.

ومن بين أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة لتخدم أغراض تقييم نوعية أرباح المؤسسة ما يلي:

1.1. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

=نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- مدفوعات أعباء الديون.
- الانفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

1.2. مؤشر النقدية التشغيلية:

ويوضح هذا المؤشر مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي وتحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل

ويقصد بصافي الدخل: النتيجة الصافية للسنة المالية

1.3. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

يظهر هذا المؤشر مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الأصول / العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي

1.4. نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة سياسية الائتمان (الديون الممنوحة للزبائن) في تحصيل النقدية، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي التشغيلي = إجمالي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

2. تقييم السيولة:

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة من استخدامه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أنه على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.

بالإضافة إلى أن عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد في اختبار مدى كفاءة سياسات التحصيل ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المؤسسة نذكر:

1. نسبة تغطية النقدية :

وتحسب هذا النسبة كمايلي:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ب. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ان ارتفاع هذه النسبة دليل على مشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3. تقييم سياسات التمويل:

ومن أهم النسب المفيدة في هذا الصدد ما يلي:

3.1 . نسبة التوزيعات النقدية: توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة كما تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة. ويمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2.3 . نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية: تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد

الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية، وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية = المتحصلات النقدية من إيرادات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

المبحث الثالث: مشاكل التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية

أن المعلومات المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي يطرح إشكالية صدق المعلومات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات، وعليه تظهر مجموعة من المشاكل والصعوبات عند إجراء تشخيص وتحليل مالي لهذه المؤسسات، وتزداد هذه المشاكل حدة وصعوبة في ظل غياب معلومات مرجعية (نموذجية) تمكن المحلل المالي من إعطاء تفسيرات اقتصادية ومالية حول وضعياتها المالية.

نوعية المعلومات المحاسبية والمالية

كما هو الشأن بالنسبة لنظرية الوكالة، يعاني الأطراف المهتمون بالمؤسسة الاقتصادية من سيورة المعلومة، فضلا عن عدم تماثلها. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر في مثل هذه المؤسسات في نظر المتعاملين الماليين. والواقع أنه من الطبيعي أن تزداد درجة الخطر في مثل هذه الظروف، ذلك أن الخطر ينشأ عن ظروف عدم التأكد. فغياب المعلومة و/أو عدم تماثلها يستلزم بالضرورة مواجهة ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق. ويضاف إلى إشكالية غياب المعلومة إشكالية نوعيتها (جودتها)، وهذا ما يعاني منه عدد كبير من مؤجري الأموال⁽⁶⁾.

يمكن ملاحظة الانعكاسات الواضحة لضعف الخبرة المالية على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، إلا أن الأطراف الممولة لهذه الأخيرة تعتمد على هذه الوثائق إلى حد كبير في تحليل وضعيتهم المؤسسة موضوع التمويل. والحال أن هذه الوثائق لا تعكس دائما حقيقة المؤسسة. لهذا يعتقد الكثير من الباحثين أن عملية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية تكون معقدة نوعا ما. ذلك أنه بالرغم من كون وثائق الحالة المالية لهذه الأخيرة تضم عددا كبيرا من العناصر والعمليات، إلا أنها في الغالب معدة وفقا لمبادئ وقواعد محاسبية تسعى إلى عكس الصورة الصادقة والواقعية للمؤسسة ما أمكن ذلك ويتمثل هذا في⁽⁷⁾:

- التصنيف الخاطئ لبعض عناصر الميزانية، خصوصا التسبيقات أو القروض من قبل الملاك، والتي يتم تسجيلها على مستوى الديون، وفي الحقيقة هي جزء من الأموال الخاصة. ويؤدي اختلاف المؤسسات الكبيرة عن الصغيرة والمتوسطة بخصوص هذا العنصر إلى الاعتقاد بأن هذه الأخيرة ذات استنادة أكثر مقارنة بالأخرى. وفي أغلب الحالات يمكن إزالة هذا الفرق بإعادة تصنيف تلك العناصر حسب حقيقتها.
- صعوبة الفصل بين سياسة مكافأة المسيرين وسياسة توزيع الأرباح، فتهدف سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الكبرى إلى مكافأة المساهمين لقاء استثمارهم في المؤسسة، بينما في المؤسسات الصغيرة، باعتبار أن المالك غالبا ما يكون هو المساهم الرئيسي والمسير، فبإمكانه اختيار طريقة وأسلوب المكافأة المناسب له (أرباح، أجور...). زيادة على ذلك، تؤدي الاعتبارات الجبائية بهذا المساهم الرئيسي

(6) دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص

والمسير إلى تفضيل الربح عن الأجر، بينما في حالة وجود قروض من طرف بنك يمكن أن يفضل العكس.

■ وجود اختلاط بين عناصر الذمة الشخصية للمالك المسير وعناصر ذمة المؤسسة، حيث لا تعبر وثائق الحالة المالية للمالك المسير إلا عن جزء فقط من الحقيقة. فغالبا ما تنطلق مؤسسة المقاول بنقص في الموارد تتبعه الحاجة إلى اقتناء كل عناصر الأصول اللازمة للاستغلال. ويمكن أن يتم توفير هذه الأصول باسم المقاول، وهي بذلك ملك له، فلا تسجل ضمن عناصر أصول المؤسسة، رغم أنها تستعمل في نشاطها. تنشأ هذه الوضعية انحرافات كبيرة وبارزة بين الموارد المستعملة لغرض الاستغلال وبين الأصول ورقم الأعمال. وعليه يمكن مصادفة اختلال بين هذين العنصرين (الأول ورقم الأعمال) في تحديد حجم المؤسسة.⁽⁸⁾

يتطلب التشخيص المالي للمؤسسات إماما كافيا بالعديد من الجوانب ذات الصلة بالجانب المالي، ومنها تشخيص المحيط (تشخيص استراتيجي)، النظام المحاسبي، الجانب المتعلق بالذمة الشخصية للمقاول. فعادة ما نجد أن المعلومات الواردة في الوثائق المالية لمؤسسات لا تعكس إلا جزءا من الحقيقة. وعليه يتطلب التشخيص المالي لهذه المؤسسات إكمال هذا النقص في الأرقام بدراسة نوعية المؤسسة ومحيطها الداخلي والخارجي، مع محاولة قراءة الوضعية المالية الخاصة بالمالك المسير.

- مشاكل استخدام النسب المالية في المؤسسات الاقتصادية

يسمح استعمال النسب المالية - إلى حد ما - بمراقبة أثر الحجم، بمعنى مقارنة المعلومات المالية لمؤسسات مختلفة الأحجام. وبفضل نظام للتحليل معد من قبل الشركة الأمريكية DuPont سنة 1919، يمكن اعتبار النسب المالية أداة جيدة للتحليل. وخلال سنوات 1940، بدأت تستعمل هذه النسب كأداة للتقدير (توقعات المستقبل). وبعد ذلك بعشر سنوات على الأكثر، اتجه الباحثون إلى اعتبار النسب المالية متغيرات مستقلة ووصفية للنشاط الاقتصادي. وبالرغم من الاستعمال المتزايد والمتكرر للنسب المالية، لم يتم بعد إيجاد أي إطار نظري يملئ أو يبرر هذا الاستعمال. وأدى هذا الغياب للنصوص النظرية بخصوص استعمال النسب المالية إلى إثارة مجموعة من الصعوبات لا يمكن تجاهلها. وكان ذلك نتيجة عدد هائل من أعمال البحث المنشورة حول المشاكل المنهجية المرتبطة بالتحليل المالي. ومن بين أهم تلك المنشورات، ما قدمه الكاتب Foster (1986)، إذ لخص مجموع الأبحاث بخصوص هذا الموضوع، وأشار إلى العناصر الآتية للحكم على وضعية مؤسسة⁽⁹⁾:

- **مشكلة التناسب:** يشير مبدأ التناسب إلى أن العلاقة بين متغيرين لا بد أن تكون خطية، وأنه إذا وجد انحدار بين المقام كمتغير مستقل والبسط كمتغير تابع، فإن الحد الثابت للانحدار لا بد أن يكون معدوما. بتعبير آخر، فإن العلاقة بين البسط والمقام لنسبة ما لا بد أن تكون ثابتة.

(8) دادن عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 48.

(9) ST-PIERRE Josée, *La gestion financière des PME Théories et pratiques*, PUQ, Québec, 1999, PP 111-115.

- **أثر الطرق المحاسبية المختارة:** يتعلق الأمر هنا بالاختيارات المحاسبية للمؤسسات في تقديم وثائق الحالة المالية والتي تختلف بحسب القوانين والتنظيمات المعمول بها. فيؤدي تفضيل طريقة تقييم عن طرق أخرى إلى حدوث تأثيرات على المعطيات المحاسبية المقدمة. وبذلك فإن استعمال النسب المالية بهدف القياس والمقارنة يؤدي حتما إلى الوقوع في أخطاء التفسير بسبب تباين أو تغيير طرق التقييم.
- **تنوع أنشطة المؤسسة:** تتعلق صعوبات تنوع أنشطة المؤسسة بصعوبة أو عدم إمكانية الحصول على معايير نموذجية تسمح بالمقارنة للحكم على وضعية المؤسسة. والواقع أن هذه الإشكالية مطروحة أمام الشركات الكبرى متعددة الجنسيات بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات. إذ يلاحظ غالبا نسبة قليلة من هذه الأخيرة ذات أنشطة منوع بهدف استقرار تغيرات رقم أعمالها. فعند معاينة وثائق الحالة المالية للمؤسسات ذات الأنشطة المنوعة، نلمس صعوبة في تحديد قطاعها أو نشاطها. وهذا ما يؤدي إلى صعوبة مقارنتها بمؤسسات أخرى. يمكن هنا تقسيم رقم الأعمال بحسب الأنشطة، ومن ثم تصنف المؤسسة ضمن القطاع الذي حققت فيه أكبر رقم أعمال.

- استخدامات النسب المالية وحدودها في مجال المؤسسات الاقتصادية

تستخدم النسب المالية لثلاثة أهداف أساسية في المؤسسات: تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة، الدراسات المقارنة والتنبؤ بخطر الإفلاس وتستخدم كثيرا من طرف المؤسسات المالية لتقدير ملاءة المؤسسات عند طلبها للتمويل. كما تستخدم من قبل بعض المقاولين لمقارنة طرقهم في التسيير أو في إعداد تخطيط استراتيجي.

- استخدام النسب المالية في تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة

غالبا ما يتم تحليل هذه الوضعية اعتمادا على نسب هيكل الاستدانة، نسب التسيير، نسب السيولة ونسب المردودية. ويمكن تقييم الصحة المالية لمؤسسة ما وإمكانيات نموها اعتمادا على المعطيات المسجلة في الماضي حيث (10):

- يمكن تقييم الخطر المالي للمؤسسة بتحليل نسب هيكل الاستدانة.
 - يمكن قياس فعالية المؤسسة في تسيير مختلف عناصر الأصول باستعمال نسب التسيير.
 - تمكن نسب السيولة من الحصول على مؤشرات حول قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.
 - تمكن نسب المردودية من الكشف عن قدرات النمو في المؤسسة.
- وعليه، يقوم المحلل بحساب عدد من النسب المالية الأساسية لعدة سنوات. وحسب Pierre-St Jose، للحصول على تحليل مناسب لا بد من الاعتماد على خمس سنوات على الأقل لضمان جودة تمثيل هذه المعطيات لواقع المؤسسة. ومع ذلك ينبغي التحقق من أن المؤسسة لم تواجه تغييرات هامة خلال سنوات الدراسة (مثل تغيير ملكية المؤسسة، حدوث

(10) ST-PIERRE Josée, Op cit, P130.

اندماج، انسحاب أو إفلاس عميل أو مورد مهم، توقف مستخدم (عامل مهم...)، لكون مثل هذه التغييرات تخطئ نتائج التشخيص والتحليل.

- استخدام النسب المالية في نماذج التنبؤ بالإفلاس

تستخدم النسب المالية غالباً في بناء نماذج التنبؤ بإفلاس المؤسسات بصفة عامة والصغيرة والمتوسطة بصفة أساسية. تستند هذه النماذج عادة إلى فرضية، وهي أن المؤسسات المقبلة على الإفلاس تعرف في بادئ الأمر تغييرات دالة في نتائجها المالية، في وضعيتها المالية، وبالتبعية في النسب الدالة على هذه التغييرات ذلك، يمكن تقدير خطر إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحليل صعوباتها المالية من خلال وثائق حالتها المالية. ومن بين أشهر النماذج التي استعملت النسب المالية في تقدير الصعوبات المالية للمؤسسات، ذلك المعروف بنموذج Altman سنة 1968. حيث تضمن هذا النموذج خمس (05) نسب مالية أساسية تعتبر كمؤشرات للإفلاس، وهي نسب رأس المال العامل، الاستدانة، دوران الأصول، هامش الاستغلال والنسبة ما بين القيمة السوقية للأموال الخاصة والقيمة المحاسبية للديون. فيسمح استخدام النسب المالية بمعالجة عدة أبعاد بخصوص المؤسسات المفلسة وذلك بمراقبة أثر الحجم (11).

انتقد هذا النموذج وغيره من النماذج التي تستخدم النسب المالية في التنبؤ بإفلاس المؤسسات في عدة جوانب، ومن أهمها الانتقادات المتعلقة باستعمال النسب المالية في تقدير الإفلاس، حيث لا تعتبر النسب المالية أسباباً لذلك، بل هي مؤشرات لأعراض الإفلاس. فضعف نسبة السيولة لمؤسسة ما دلالة على مواجهتها لصعوبات في تسيير التدفقات النقدية. وعليه، فإن أسباب الإفلاس - حسب هذه الانتقادات - لا يتم الكشف عنها باستعمال نسب مالية (التي لا تترجم في الواقع إلا نتائج قرارات اتخذتها المؤسسة سابقاً) بقدر ما يتم الكشف عنها من ناحية التسيير.

كما وجه انتقاد آخر لهذه النماذج، وهو أن قدرتها على التنبؤ ضعيفة في المدى الطويل، بمعنى أن المعلومات المالية تشير إلى صعوبات لا تفوق السنة الواحدة قبل الإفلاس. يضاف إلى ذلك أن هذه النماذج لا تستند إلى قاعدة نظرية معينة في انتقاء النسب المالية، وبالتالي فهي تخضع إلى تحكيم قد يكون غير مبرر. وهذا ما يعني أن النسب المستعملة تتغير من دراسة إلى أخرى وقدرتها على التنبؤ بالضرورة متغيرة وغير مستقرة عبر مختلف الدراسات.

- استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار

أشار بعض المؤلفين ومن بينهم Rosenbloom et Mayo (1975) و DuBois et Patrone (1981) إلى إمكانية تسهيل النسب المالية لعملية اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تساعد المسيرين في إنجاز التخطيط الاستراتيجي في إعادة توجيه أنشطة المؤسسة وفي تقييم جودة التسيير. ومن جهة أخرى أشار بعض الباحثين ومنهم al et Howell (1982) إلى ضرورة التحفظ في استعمال النسب المالية، نظراً لوجود مشاكل متعلقة بالمعايير القطاعية الصادرة عن مختلف الهيئات والتي تستخدم كمرجع للمقارنة (12).

(11) دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 59.

(12) ST-PIERRE Josée, Op cit, P 131.

وفي هذا السياق حاول Davies et McMahnnon (1994) التحقق من أن استعمال النسب المالية كأداة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكشف عن أداء هذه الأخيرة. وذلك بإجراء دراسة ميدانية استكشافية على 120 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شمال إنكلترا. أسفرت هذه الدراسة عن عدم وجود ارتباط بين نمو المؤسسة وتطبيقاتها بشأن التحليل المالي. بمعنى تحديث (Mise a jour) المعطيات المحاسبية وتفسيرها اعتمادا على نسب مالية. بالإضافة إلى عدم وجود أي ارتباط بين درجة استعمال النسب المالية للتحليل والأداء المالي للمؤسسات (13).

كما أنجز Thomas et Evanson (1987) دراسة قطاعية على 398 صيدلية مستقلة في الولايات المتحدة في نفس السياق، وتكونت عينة الدراسة من 90 مؤسسة مفلسة (ال مجموعة 1)، 117 مؤسسة غيرت ملكيتها (ال مجموعة 2)، 191 مؤسسة بدت سليمة منذ إنشائها (المجموعة 3). ولم يجد الباحثان أي فرق دال بين المجموعات الثلاثة فيما يتعلق باستعمال النسب المالية في اتخاذ القرارات العملية. وكذلك الشأن بين مؤسسات المجموعة 2 والمجموعة 3، حيث تبين أن درجة استعمال النسب المالية (مقاسة بعدد النسب المستعملة) ليست بعلاقة مع الأداء المالي للمؤسسة (14).

(13) دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 59.

(14) ST-PIERRE Josée, Op cit, P 132.

تطبيقات:

تمرين 01:

لدينا الميزانية الوظيفية المختصرة لمؤسسة محمد أكرم موضحة كالتالي:

| المبالغ | % | الخصوم | % | المبالغ | الأصول |
|---------|-------|---------------------------|-----|---------|---------------------------|
| 50% | ؟ | التمويل الخاص | ؟ | 240000 | الاستخدامات الثابتة |
| 5% | 50000 | الديون المالية الثابتة | 20% | ؟ | للاستغلال |
| ؟ | ؟ | خصوم متداولة للاستغلال | ؟ | 160000 | إ. الثابتة خارج الاستغلال |
| 25% | ؟ | خ. متداولة خارج للاستغلال | ؟ | ؟ | أصول متداولة للاستغلال |
| ؟ | 60000 | خزينة الخصوم | 22% | ؟ | أ. متداولة خارج للاستغلال |
| ؟ | ؟ | مجموع الخصوم | ؟ | ؟ | خزينة الأصول |
| ؟ | ؟ | مجموع الأصول | ؟ | ؟ | مجموع الأصول |

المطلوب:

1. أكمل الميزانية الوظيفية أعلاه مبررا جميع العمليات التي قمت بها.
2. استخراج رأس المال العامل الدائم.
3. استخراج الاحتياج في رأس المال العامل ووضعية الخزينة.
4. من العمليات السابقة، ما هو حكمك على الوضعية المالية للمؤسسة.

حل التمرين 01:

1- إتمام الميزانية:

| المبالغ | % | الخصوم | % | المبالغ | الأصول |
|---------|---------|------------------------|-----|---------|---------------------------|
| 50 | 500000 | التمويل الخاص | 24 | 240000 | الاستخدامات الثابتة |
| 5 | 50000 | الديون المالية الثابتة | 20 | 200000 | للاستغلال |
| 14 | 140000 | خصوم متداولة | 16 | 160000 | إ. الثابتة خارج الاستغلال |
| 25 | 250000 | للاستغلال | 18 | 180000 | أصول متداولة للاستغلال |
| 6 | 60000 | خ. متداولة خارج | 22 | 220000 | أ. متداولة خارج للاستغلال |
| | | للاستغلال | | | خزينة الأصول |
| | | خزينة الخصوم | | | |
| 100 | 1000000 | مجموع الخصوم | 100 | 1000000 | مجموع الأصول |

2- حساب رأس المال العامل الدائم:

(ط1) ر م ع دائم = موارد ثابتة - استخدامات ثابتة

$$= (50000 + 500000) - (200000 + 240000) = 110000 \text{ دج}$$

(ط2) ر م ع دائم = أصول متداولة - خصوم متداولة

$$= (60000 + 250000 + 140000) - (220000 + 180000 + 160000) = 110000 \text{ دج}$$

3- استخراج الاحتياج في راس المال العامل:

الاحتياج في راس المال العامل = (أصول متداولة للاستغلال + أصول متداولة خارج الاستغلال) - (خصوم متداولة للاستغلال + خصوم متداولة خارج الاستغلال)

$$= (180000+160000) - (25000+140000) = 50000 \text{ دج (سالب)}$$

4- وضعية المؤسسة:

وضعية المؤسسة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم = 220000 - 60000 = 160000 دج

بما أننا حصلنا على راس المال العامل الدائم موجب فإن الوضعية المالية للمؤسسة هي وضعية مريحة.

التمرين 02:

قدمت إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة الوسيم بتاريخ 31-12-1995:

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------|----------------------------|---------|------------------------|
| 700000 | الأموال الخاصة | 12645 | استثمارات معنوية |
| 645652 | احتياطيات | | استثمارات مادية |
| 42447 | التحميل من جديد | 245820 | أرضي |
| 128600 | مؤونات الأخطار التكاليف | 1602960 | أخرى |
| 112778 | نتيجة الدورة | 303490 | استثمارات مالية |
| 799700 | ديون طويلة ومتوسطة الأجل | | مخزونات |
| 1102480 | الموردون والحسابات الملحقة | 402568 | مواد أولية |
| 428315 | ديون اجتماعية وجبائيه | 1004820 | منتجات تامة |
| 245610 | قروض قصيرة الأجل | 1415790 | حقوق العملاء والحسابات |
| 1217556 | تسبيقات بنكية | 438045 | الملحقة |
| | | | المتاحات (النقديات) |
| 5426183 | المجموع | 5426183 | المجموع |

توقع مسيرو المؤسسة (وهم في العادة المساهمون) توزيع 40 ألف وحدة نقدية في شكل أرباح الأسهم، ووضع الباقي كاحتياطيات، علما أن المؤسسة تخضع للضريبة على الأرباح بمعدل 45%.

المطلوب:

1. توزيع النتيجة على عناصر الخصوم.

2. إعداد الميزانية المالية.

3. حساب رأس المال العامل سيولة من أعلى ميزانية.

4. حساب رأس المال العامل سيولة من أسفل الميزانية.

5. ما هو حكمك على وضعية المؤسسة؟

التمرين 03:

الميزانية الوظيفية للسنة N-1 و N بعد إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية:

| N-1 | N | الخصوم | N-1 | N | الأصول |
|---------|---------|---------------------|---------|---------|------------------|
| 2347200 | 2859180 | الموارد الدائمة | 2093400 | 2874600 | الاستخدامات |
| 659100 | 742900 | رؤوس الأموال الخاصة | 1050000 | 1141000 | المستقرة |
| 432000 | 982200 | الاهتلاكات | 916020 | 1055660 | الأصول المتداولة |
| 744080 | 818780 | والمؤونات | 312900 | 431980 | مخزونات |
| 303300 | 280580 | ديون مالية | 194560 | 297000 | حقوق الاستغلال |
| 81200 | 112600 | الخصوم المتداولة | | | حقوق خارج |
| | | ديون الاستغلال | | | الاستغلال |
| | | ديون خارج | | | التقديرات |
| | | الاستغلال | | | |
| | | خزينة الخصوم | | | |
| 4566880 | 5796240 | إجمالي الخصوم | 4566880 | 5796240 | إجمالي الأصول |

المطلوب:

1. حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للسنتين؟ وبطريقتين؟ وماذا تلاحظ؟
 2. حساب راس التغير في حجم رأس المال العامل؟
 3. حساب احتياجات رأس المال العامل وتجزئته للاستغلال وخارج الاستغلال؟ وماذا تلاحظ؟
 4. حساب الخزينة الصافية بطريقتين وماذا تلاحظ؟
 5. حساب نسبة احتياجات رأس المال للاستغلال بدلالة رقم الأعمال (رقم الأعمال يقدر ب 150000000 دج)
 6. حساب مدة دوران المخزونات إذا علمت أن تكلفة شراء البضائع المباعة ل (N)
 - 7- حساب مدة تحصل ديون الزبائن ل (N) إذا كان رقم الأعمال يقدر ب 150000000 دج
 8. حساب مدة تسديد ديون الموردين (70% من ديون الاستغلال) , إذا علمت أن المشتريات السنوية ل (N) بلغت 5000000 دج في N و 6000000 دج في N-1 بينما بلغ رقم الأعمال في N-1 مبلغ 60000000 دج, و بلغت تكلفة شراء المخزونات في N: 130000 دج و في N-1: 10000000 دج
 9. علق على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المؤشرات التي تم حسابها
- ملاحظة: كل حقوق الاستغلال تخص حسابات الزبائن وكل ديون الاستغلال هي ديون الموردين.

التمرين 04:

إليك ميزانية ORACL في 31/12/2007:

| الأصول | المبالغ | % | الخصوم | المبالغ | % |
|------------------------------|---------|----|---------------------|---------|---|
| الاستثمارات الثابتة | | | الموارد الثابتة | | |
| الأصول المتداولة | | | خصوم متداولة | | |
| الأصول المتداولة للاستغلال | | 15 | ديون الاستغلال | | |
| الأصول المتداولة خ الاستغلال | | 10 | ديون خارج الاستغلال | | 1 |
| خزينة الأصول | | 5 | خزينة الخصوم | | |
| مجموع الأصول | | | مجموع الخصوم | | |

مع العلم أن:

$$TN=800$$

$$BFR=4000$$

خصوم متداولة تقسيم أصول متداولة = 0.2

المطلوب:

1- إتمام الميزانية الوظيفية لهذه المؤسسة

2- هل المؤسسة متوازنة مالياً؟

الحل تمرين 04:

$$TN+BFR= FRNG$$

$$=800+4000=4800$$

FRNG = أصول متداولة - خصوم متداولة

$$= أ.م - أ.م 0.2$$

$$0.8 \text{ أ.م} = 4800$$

أصول متداولة = 6000

$$خ م = 1200$$

$$30\% = \text{أم} \%$$

الاستخدامات الثابتة = 100-30=70%

$$\text{مجموع الأصول} = 6000 \times 30/100 = 20000$$

مجموع ا=مجموع خ = 20000

الأصول المتداولة للاستغلال = $3000=0.15 \times 20000$

الأصول المتداولة خارج الاستغلال = $2000=0.1 \times 20000$

ومنه خزينة الأصول = $1000=0.05 \times 20000$

خزينة الخصوم = -خزينة الأصول

$200=1000-800=$

ديون خارج الاستغلال = 200

نسبة خزينة الخصوم = $10\% = 0.1 = 20000/200$

لدينا: الاستثمارات الثابتة = $14000 = 0.7 \times 20000$

=الموارد الثابتة – الاستثمارات الثابتة

الموارد الثابتة = $18800 = 14000 + 4800$

ديون الاستغلال = $100 - 96\% = 4\% = 800$